



جامعة الدول العربية

الاجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي تجاه تنفيذ الإعلان الخاص بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

السيد الرئيس

- يسعدني في البداية أن أعرب لكم باسم جامعة الدول العربية وأمينها العام عن الشكر والتقدير على جهودكم وجهود اللجنة في متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 وفي تنظيم هذا الاجتماع.
- لقد كانت الدول العربية سباقة ومنذ عقود إلى اتخاذ اجراءات فعالة لمكافحة الإرهاب بجميع صورته وبذلت جهودا قصوى للتصدي لموجات الإرهاب التي ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء، ومازالت الدول العربية تعاني من اعتداءات إرهابية كما تواجه التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على أمنها واستقرارها.
- و قد أكد كل من مجلس الجامعة على مستوى القمة والمستوى الوزاري والمجالس الوزارية المتخصصة في العديد من قراراتها إدانتها القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت مبرراته.
- و أكد القادة العرب في إعلان مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى القمة يوم 28 مارس 2010 بسرت (ليبيا) على إدانتهم "للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره"، و أنهم يرون "في الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وتهديداً مستمراً للسلامة الوطنية للدول ولأمنها واستقرارها". و دعى القادة العرب "لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، لوضع تعريف للإرهاب وعدم الربط بين الإسلام والإرهاب، والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال".



- و دعى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في قرار بشأن "الإرهاب الدولي و سبل مكافحته" بتاريخ 28 مارس 2010 "كافة دول العالم وبالأخص المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى التعامل بجدية مع المجاميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وإبعادهم عن أراضيها، وعدم منحهم حق اللجوء السياسي أو السماح لهم باستغلال مناخ الحرية للضرر بأمن واستقرار الدول العربية".
- كما دعى نفس القرار "الدول العربية إلى سن وتطوير التشريعات اللازمة لحظر ومكافحة استخدام مواقع الانترنت لأغراض إرهابية والاستفادة من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات أو ما في حكمها"، و إلى "تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (شعبة مكافحة الإرهاب) ومواصلة التعاون والحوار مع لجان مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرارات مجلس الأمن 1267 (1999) و 1373 (2001) و 1540 (2004)", و كذا إلى "تجريم دفع الفدية إلى أشخاص أو مجموعات أو مؤسسات أو تنظيمات إرهابية وفق قرار مجلس الأمن رقم 1904 بتاريخ 2009/12/17 و كذا قرار الدورة 27 لمجلس وزراء الداخلية العرب المنعقدة بتونس في 2010/3/16".
- أكد مجلس وزراء العدل العرب في قرار بتاريخ 2009/11/29 على "مواصلة الجهود لدعم التحرك العربي في منظمة الأمم المتحدة لاستصدار قرار من الجمعية العامة بتشكيل فريق عمل لدراسة مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب" و على "استمرار التنسيق العربي في منظمة الأمم المتحدة من أجل عقد دورة خاصة لجمعيتها العامة أو عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة حول الإرهاب الدولي والإسراع بإعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب الدولي".



- كما دعى ذات القرار "الدول العربية إلى سن وتطوير التشريعات اللازمة لحظر ومكافحة استخدام مواقع الانترنت لأغراض إرهابية والاستفادة من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات أو ما في حكمها" و كذا إلى "تعزيز التعاون القائم بين الأمانة الفنية للمجلس والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وبخاصة لجنة مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن 1373 (2001) واللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة".
- قامت الأمانة العامة بتجميع القوانين الصادرة في الدول العربية حول مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتواصل وضعها في قاعدة بيانات ودراستها والاستفادة منها في إطار الجهود المبذولة لملائمة التشريعات العربية مع الاتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.
- عقد فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب، المنشئ كآلية عربية في إطار مجلس الجامعة، اجتماعه السابع يومي 2-3/9/2009 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منها توصية بالموافقة على مشروع النظام الداخلي للفريق، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء قسم لشؤون مكافحة الإرهاب بإدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة ودعمه بالخبراء المختصين، بالإضافة الى جملة من التوصيات بشأن تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، كما وافق مجلس الجامعة على تعيين السفير/أشرف محسن محمد من جمهورية مصر العربية رئيساً لفريق الخبراء العرب لمدة سنتين.
- كما عقد فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب اجتماعه الثامن خلال الفترة من 16-18/2/2010 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة السفير/أشرف محسن محمد وبحضور ممثلي وزارات الخارجية والعدل والداخلية في 17 دولة عربية.



- وقد صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات اعتمدها مجلس الجامعة على مستوى القمة و على المستوى الوزاري تدعو بالخصوص إلى صياغة موقف عربي موحد من جهود تفعيل إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب و إلى صياغة موقف عربي موحد من الجهود الدولية المستحدثة لمراقبة حركة البضائع و الأشخاص عبر الطرق البرية، البحرية و الجوية، و تأمينها من الأخطار الإرهابية.
- تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته (127 - مارس 2007) بشأن مكافحة استخدام الإرهابيين لشبكة الانترنت، والقرارات الصادرة عن مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب بهذا الشأن، وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، انعقدت ورشة العمل حول تدابير مكافحة استخدام الانترنت في الجرائم الإرهابية على الصعيد العربي يومي 18- 19/10/2009 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بحضور ممثلي وزارات العدل والداخلية والخارجية في 17 دولة عربية، كما شارك ممثل عن كل من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء من كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية و المملكة المغربية و المملكة الإسبانية.
- تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس وزراء العدل العرب "بشأن تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب"، وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، انعقدت يومي 20-21/10/2009 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ورشة العمل حول "تدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل" بحضور ممثلي وزارات العدل والداخلية والخارجية والدفاع في 17 دولة عربية و بمشاركة ممثل عن كل من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء قادمون من كل من الجمهورية العربية السورية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الكائن مقرها بالرياض وكذا ممثلوا اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004) والمفوضية الأوروبية.



- تتابع الأجهزة المختصة في جامعة الدول العربية (مجلسا وزراء العدل والداخلية العرب) الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدول العربية لتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة 1998 وتفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية، و تواصل أمانتا المجلسين التشاور والتنسيق لعقد اجتماع مشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لبحث سبل تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون بين المجلسين والنظر في مشاريع الاتفاقيات المشتركة .
- وتواصل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى التصديق عليها، علما بأنه صادقت على الاتفاقية إلى تاريخه 18 دولة عربية. كما تواصل الأمانة العامة دعوة الدول العربية المصدقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إلى التصديق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية بشأن تعريف الجريمة الإرهابية، الذي صادقت عليه إلى تاريخه 6 دول عربية، حيث تم إدراج "التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها ونشر أو طبع أو إعداد محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب تلك الجرائم، ويعد جريمة إرهابية تقديم أو جمع الأموال أيا كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك" ضمن الأفعال المجرمة الواردة في هذه الفقرة.
- في إطار التعاون القائم بين الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استضافت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماع الخبراء الإقليمي حول البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية 2010-2014 خلال الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2010 حيث ألقى رئيس الأمانة الفنية كلمة تلخص جهود الجامعة في المجالات التي يشملها البرنامج، من بينها مكافحة الإرهاب.



- و بناء على قرار مجلس وزراء العدل العرب في دورته الخامسة و العشرين (2009/11/29) بتكليف الأمانة الفنية للمجلس (إدارة الشؤون القانونية لجامعة الدول العربية) و المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية (مقره بيروت) بمتابعة سبل تعزيز التعاون مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة و العدالة (إيطاليا) في مجالات الجريمة و العدالة الجنائية، يجري التنسيق حاليا مع المعهد لإقامة مشروع لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد و الأسلحة الكيماوية، البيولوجية، المشعة و النووية (CBRN) في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- وفي الختام ، نؤكد لكم سيدي الرئيس أن جامعة الدول العربية ستواصل جهودها بنشاط و فاعلية ، وبالتعاون مع جميع الأطراف و المنظمات الدولية و الإقليمية و مع لجنة القرار 1373 ، وذلك ضمن آليات متوازنة و شفافة و لا تستثني أحدا.

وشكرا على حسن إصغانتكم

سكرتير ثاني / منير الفاسي
رئيس قسم مكافحة الإرهاب